



وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب الشؤون الإفريقية

واشنطن العاصمة، 20520-6258

العلاقات الأمريكية - السودانية

كلمة

مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى السودان وجنوب السودان

برنستون ان. ليمان

بمركز مايكل أنصاري التابع للمجلس الأطلسي

1 آب/أغسطس، 2012

أود الإعراب عن شكري لمركز مايكل أنصاري لإتاحته هذه الفرصة لنا لمناقشة مسألة في غاية الأهمية في علاقات الولايات المتحدة مع أفريقيا، وأود الإعراب عن امتناني لـ جيه. بيتر فام، مدير المركز لقيامه بتنظيم هذه الجلسة والتفضل بإدارتها.

السودان والسودانيون

كثيراً ما يتم التركيز لدى بحث موضوع السودان على اتفاقية السلام الشامل التي أبرمت في عام 2005 وعلى العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وفي حين أن هذين الموضوعين في غاية الأهمية، إلا أنهما يطغيان أحياناً على أهمية علاقات الولايات المتحدة مع السودان.

لقد وجه الرئيس أوباما في 12 نيسان/أبريل من هذا العام رسالة بالفيديو إلى أبناء الشعب السوداني في السودان وجنوب السودان، قال فيها "إن مستقبلكم مشترك"، وأضاف "لن يستطيع شعب منكم أن ينعم بالسلام أبداً إذا كان جاره يشعر بأنه مهدد، ولن ينعم أيًا منكم بالتنمية والتقدم أبداً إذا كان جاره يرفض أن يكون شريكاً له في التجارة وفي النشاطات التجارية." وكان الرئيس يعبر بذلك عن جوهر سياستنا إزاء السودان. فقد كان هدفنا من اتفاقية السلام الشامل، بعد اختيار جنوب السودان الاستقلال، إمكانية قيام دولتين قادرتين على البقاء، يسود السلام بينهما وتستفيدان من التعاون الاقتصادي والتنمية. إذ بدون ذلك، بدون كون كل من الدولتين قوية، وتنعم بالسلام، وتشهد نمواً اقتصادياً، تصبح احتمالات نجاح وتقديم الدولة الأخرى معرضة للخطر.

ومع ذلك، كانت العلاقات بيننا وبين السودان مضطربة. فقد ظللنا لقرابة عقد من الزمن على خلاف حول دار فور، ووضع المفاوضات مع جنوب السودان، واختلفنا في عهد أقرب حول الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وكانت الولايات المتحدة قد قامت في وقت سابق، في التسعينات من القرن العشرين، بإدراج السودان على قائمة الدول الراحية للإرهاب الدولي. ومع استمرار الصراع في دارفور، وتوجيه اتهامات رئيسية متعلقة بحقوق الإنسان إلى الحكومة السودانية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على السودان. وتم سن الكثير منها في قوانين ما زالت سارية حتى اليوم.

ولا يشكل هذا وضعاً يُفسح المجال بسهولة لتطبيع العلاقات، بل أنه فرض قيوداً على تفاعلنا على المستويات العليا، وأثر على قدرتنا على لعب دور أكثر نشاطاً في المفاوضات ضمن إطار اتفاقية السلام الشامل، وولد الشك وفي أحيان كثيرة وُد خصومة علنية بين بلدينا. والأهم من كل ذلك أنه حرم بلدينا من الفوائد التي يحققها تطبيع العلاقات، الفوائد

السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمكن أن تعود على بلدينا من هذا التطبيع. وليس من مصلحتنا أن تكون علاقتنا مع السودان سيئة. وقد كانت لدينا في الماضي برامج مساعدات فعالة في الزراعة والتعليم، وفي مجالات أخرى. وما زالت سفارتنا تسهم حتى في الوقت الحاضر في تلبية الاحتياجات الإنسانية وفي بناء القدرات، إلا أننا نستطيع القيام بأكثر من ذلك بكثير لدى تطبيع العلاقات. ويحز في أنفسنا، نحن الذين نعرف ثراء تاريخ وتقاليد وثقافة وكرم الشعب السوداني، ألا تقوم علاقتنا على أساس من الوثام والمودة مرة أخرى.

ولكن كيف ننقل إلى علاقة أفضل؟ لا يُعقل الزعم بأن القضايا القائمة بيننا ليست مهمة أو ليست ذات صلة. وليس من السهل الفصل بينها إلى الحد الذي يمكن معه تجاهل بعض القضايا شديدة الأهمية والقيام بحل البعض الآخر. ويتعين علينا أن نكون صريحين مع بعضنا البعض بشأن مصادر الخلافات بيننا وما يتوقعه كل منا من الآخر.

الاقتراح الذي أود طرحه اليوم هو أن حل تلك القضايا فيه فائدة للسودان تعادل ما فيه من فائدة للعلاقات مع الولايات المتحدة. وأنا أعتقد، وأرجو أن يعتقد السودانيون كذلك، أن أي شروط أو مقترحات أو توصيات من طرفنا حول ما من شأنه أن يؤدي إلى تطبيع العلاقات ستعود بالفائدة أيضاً على السودان. ولا يرجع ذلك إلى كوننا نتمتع بنوع من الحكمة العظيمة، أو بمستوى من نفاذ البصيرة والفهم للسودان يفوق مستوى تبصر وفهم السودانيين أنفسهم، بل إن السبب يكمن في ما ذكرته سابقاً من أن هدف التطبيع بالنسبة لنا هو وجود سودان يعمه السلام وقابل للحياة والاستمرار ويتمتع بالنمو الاقتصادي ويكون شريكاً في المجتمع الدولي. إن الشروط التي نبحث عنها هي تلك التي نعتقد صادقين بأنها تتفق مع مصالح السودانيين أنفسهم في السلام والتنمية. ومن الممكن جداً أن يختلف السودانيون معنا في الرأي حول بعض هذه التوصيات، ولكن ما أطلبه منهم هو ألا يخالفونا الرأي بسبب الارتياح في دوافعنا وإنما لكونهم يرون سبلاً أفضل مما طرحناه لتحقيق تلك الأهداف. وسنكون كلنا أذناً صاغية.

جوهر الموضوع

لقد واجه السودان عقب اتفاقية السلام الشامل وانفصال الجنوب فرصة وبعض التحديات الهائلة أيضاً. وكانت الفرصة هي فرصة تجديد نفسه. فقد كان هذا بلداً جديداً من نواح كثيرة، بحدود جديدة، وتوازنات جديدة من حيث تركيبته الإثنية والدينية، وبطرق حكم جديدة أصبحت متاحة أمامه. وما زالت هذه العملية جارية حالياً. ويمكن لهذا البلد الجديد أن يستعيد لحظات تزخم بالفخر والاعتزاز في تاريخ السودان بعد حصوله على استقلاله للاسترشاد بها. إلا أن الصراعات والتركبات التي خلفتها السياسات والممارسات الضارة السابقة تقف عائقاً في طريق هذا التجديد. ذلك أنه لا يمكن للسودان معالجة أمر الاضطرابات المستمرة في دار فور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وفي الشرق، وفي أنحاء أخرى من البلد بنظام لا يلبي المطالب بمساحة سياسية أوسع وبمشاركة أكبر في الثروة والفرص ويقدر أكبر

من الديمقراطية. وقد أدت محاولة قمع هذه المطالب عسكرياً إلى استمرار الصراع. وأدت الصراعات بدورها إلى اتهامات جديدة بانتهاكات لحقوق الإنسان. وشكل هذا حلقة مفرغة تحول دون السودان وفجر جديد.

ولكن لماذا تهتم الولايات المتحدة بذلك؟ وبعبارة أكثر صراحة، ما الذي يعيننا في هذا الموضوع؟ إن هذه القضايا، في رأيي، هي في صميم الخلافات بيننا. فقد وضع الميل إلى استخدام القمع العسكري أو غيره من أشكال القمع السودان في موضع خلاف ليس فقط مع الولايات المتحدة وإنما أيضاً مع الكثير من أعضاء الأسرة الدولية. فقد أصبحت حماية حقوق الإنسان وقوانين الحرب والممارسات الإنسانية شأناً عالمياً اليوم، وأصبحت واردة في قرارات وقوانين الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى. وعندما تؤدي مثل هذه الممارسات والسياسات التي تنتهك تلك الأعراف إلى تعريض سلام وأمن المنطقة أو المناطق الواقعة خارجها للخطر، فإنه لا يمكن عندها إلا أن تؤثر على العلاقات مع الآخرين.

ولكن بالعودة إلى مقولتي الرئيسية، فإن هذه القضايا تلحق الضرر أيضاً بالسودان وبالشعب السوداني. فالسودان ينفق اليوم أكثر من نصف ميزانيته على قوات الأمن، لدعم القتال في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودار فور، ولمعالجة الاضطرابات في الشرق، وفي الاشتباكات على الحدود مع جنوب السودان. يحدث هذا في الوقت الذي يواجه فيه السودان إجراء تعديلات اقتصادية كبيرة بسبب فقدان النفط الذي ذهب لجنوب السودان. وقد أصبح السودان مضطراً لتقليص الدعم الحيوي للفقراء ولأبناء الطبقة المتوسطة. كما أن ذلك يعني تخفيض الاستثمار في البنية التحتية وغير ذلك من الاستثمارات، بل وحتى قوات الأمن تواجه تخفيضات. وقد أصبحت نسبة التضخم الآن حوالي 40 بالمائة وتواجه الكثير من العائلات صعوبة في تأمين المواد الغذائية الأساسية لأفرادها. وأدت هذه الأوضاع إلى احتجاجات واسعة النطاق تم الرد عليها باعتقالات، ومزاعم بالتعذيب، وقمع للمعارضة. وقد آلمنا أن نعلم بمقتل سبعة طلاب على الأقل في نيالا في 31 تموز/يوليو. وينبغي ألا يكون هذا هو الأسلوب الذي تتم به معالجة المعارضة والمحن. إن السودان بحاجة إلى السلام، لا السلام مع جنوب السودان فقط، وإنما السلام الداخلي أيضاً.

إن القضايا التي تحول بين السودان والسلام هي نفسها التي تقف في طريق تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. فكيف نستطيع تحقيق التقدم إذن؟ إنني متأكد من أننا نستطيع ذلك.

ودور الولايات المتحدة ...

دار الكثير من النقاش حول التاريخ الحديث للعلاقات الأميركية - السودانية. وهناك في الواقع كثير من الاتهامات والاتهامات المضادة من داخل السودان. فقد تم اتهام الولايات المتحدة بالقيام دوماً "بتغيير قواعد اللعبة"، بالقيام

بصورة متكررة بتغيير الشروط التي سنتحرك على أساسها، مثلاً، بشأن شطب اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وبشأن دعم الإعفاء من الديون، وأمور أخرى مماثلة. وهناك اتهامات بأننا لا نؤيد تغيير النظام وحسب وإنما نقوم بشكل نشط بالتشجيع على ذلك. وليس من المستغرب أن يكون بعض السودانيين غير متأكدين مما يتعين القيام به لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. وهذا هو ما أريد إيضاحه اليوم. وبإمكان السودانيين أن يقرروا ما إذا كان ما نسعى إليه هو حقاً أمر في صالحهم أم لا، وما إذا كان يستحق القيام به.

ولنبدأ بلمحة تاريخية. صحيح أن الولايات المتحدة أشارت في المراحل الأخيرة من المفاوضات الخاصة باتفاقية السلام الشامل إلى أنه يمكن للسودان، في حال توقيعه الاتفاقية علاوة على تأهله بموجب تفاصيل قانونية محددة، أن يحقق شطب اسمه من قائمة الدول الراحية للإرهاب. إلا أن دار فور غيرت البيئة الملائمة لحدوث هذه المصالحة. فطوال السنوات الممتدة من عام 2004 حتى اليوم، استحوذ الصراع هناك على الكثير من اهتمام ليس فقط الولايات المتحدة وإنما معظم أعضاء مجلس الأمن الدولي أيضاً. ولم يتم تحقيق وصول المساعدات الإنسانية، ونشر قوة حفظ سلام جديرة بالثقة، وبدء التقدم باتجاه التسوية السياسية إلا بعد جهد جهيد. وكان هناك الكثير من التشاحن والخلاف بين بلدينا بشأن هذه المسألة. وما زالت هناك حتى اليوم قضايا تتعلق بالمساءلة، وتحقيق الأمن داخل دار فور، وإمكانية عودة حوالي مليوني شخص من النازحين داخلياً.

وعلى الرغم من ذلك، عادت الولايات المتحدة إلى مسألة تطبيع العلاقات مع اقتراب موعد استفتاء جنوب السودان واستكمال اتفاقية السلام الشامل. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2011، رسم الرئيس أوباما معالم خريطة طريق لتطبيع العلاقات. وقالت الولايات المتحدة في خريطة الطريق إنه في حال السماح بإجراء الاستفتاء، الذي كان من المقرر إجراؤه في 9 كانون الثاني/يناير 2011، بدون أي تدخل وفي حال الاعتراف بنتائجه، ستبدأ الولايات المتحدة إجراءات شطب اسم السودان من قائمة الإرهاب. وهناك جدول زمني محدد للقيام بذلك. ذلك أنه يتعين على الحكومة الأميركية أن تتفحص نشاطات الدولة المعنية على امتداد ستة أشهر بحثاً عن أي دليل على وجود دعم للإرهاب الدولي. وفي حال التوصل إلى قرار بأن الدولة لا تدعم الإرهاب، يتم رفع ذلك القرار إلى الكونغرس الذي يمكنه التعليق على الأمر خلال 45 يوماً. وقد تم إجراء الاستفتاء في الموعد المحدد واعترف السودان بنتائجه، والتي تمثلت في اختيار المقترعين في جنوب السودان الانفصال. وبدأ الرئيس أوباما عند ذلك حساب فترة الستة أشهر. كما طلبت الولايات المتحدة من البنك الدولي تشكيل لجنة فنية لبدء عملية تقرير أهلية السودان للإعفاء من الديون، وقامت بإصدار عدد من التراخيص لشركات أميركية للمساعدة في عملية التنمية الزراعية في السودان. وتعهدت خريطة الطريق باتخاذ خطوات أخرى بمجرد تسوية القضايا الرئيسية العالقة بين السودان وجنوب السودان وإنجاز جنوب السودان استقلاله سلمياً في 9 تموز/يوليو.

وقد أثر تطوران على خريطة الطريق هذه. وكان التطور الأهم هو اندلاع القتال بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان- القطاع الشمالي في حزيران/ يونيو 2011 بجنوب كردفان، وما لبث أن انتشر في وقت لاحق إلى النيل الأزرق. وهكذا عادت الحلقة المفرغة الرهيبة التي أشرت إليها سابقا. فقد لجأت الحكومة مرة أخرى، كما حدث في دار فور، إلى استخدام القصف بالقنابل الذي تضمن قصف المدنيين والأسواق ومواقع غير عسكرية أخرى. وأفادت التقارير بقيام الجيش والمليشيات بعمليات اعتقال تعسفي وقتل وحرق للقرى. وتم رفض السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان- القطاع الشمالي رغم التوقعات بحدوث مجاعة شديدة. وهناك حتى اليوم أكثر من 200,000 لاجئ فروا من المنطقتين في حين لا يزال مئات الآلاف داخلهما معرضين للخطر. وفي ظل هذه الظروف، أُلقت انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات قوانين الحرب الحديثة التي وقعت بظلالها حتى على قضايا حكومة السودان المشروعة في هذا النزاع – ومنها على سبيل المثال- الاعتراض على وجود جيشين في دولة واحدة. فالانتهاكات والخروقات أمور من الخطورة بحيث تجعل من المستحيل التقدم على النحو الذي كانت الولايات المتحدة تعتمده.

ومع ذلك، واصلت الولايات المتحدة مثابرتها. وكانت المشكلة الثانية في خريطة الطريق الأصلية هي أن القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان لم تكن قد قاربت التسوية بحلول 9 تموز/ يوليو إلا أنه لم يكن من الممكن اعتبار السودان وحده مسؤولاً في مفاوضات معقدة بين طرفين. وهكذا، توجهت الولايات المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، إلى حكومة السودان باقتراح مفاده أنه في حال قيام الحكومة فقط بالتوقف عن قصف المدنيين في المنطقتين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية وبدء محادثات سياسية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان- القطاع الشمالي، سيصبح من الممكن مواصلة عملية شطب اسم السودان. إلا أن السودان لم يستجب لذلك.

وخلاصة القول هي أن الحرب والانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان عرقلت جهودنا في كل مرة كنا فيها على استعداد للتحرك قدما لتحسين علاقاتنا.

إلا أنني لا أود الإسهاب أكثر من ذلك في مناقشة هذه التفاصيل التاريخية، فلكونها كانت مصدر جدل، واتهامات بسوء النية، واتهامات من الجانب الآخر بعدم الالتزام بقواعد السلوك الدولية، الخ، فإنني لا أريد تكرار هذه النقاشات هنا. فذلك لن يؤدي بنا إلى أي نتيجة. وبدلاً من ذلك، فإنني أريد التطلع إلى المستقبل، التطلع إلى وقت ووضع لا يكون قد تم فيه فقط تطبيع العلاقات بل يعمل بلدانا معاً في سبيل السلام والتنمية.

ودعوني أكرر أن الولايات المتحدة تريد علاقات طبيعية، وبالتأكيد علاقات مثمرة، مع السودان. إن لدينا تاريخاً طويلاً معاً. ولدينا الكثير من الأهداف المشتركة. ولدينا إمكانية لتحقيق تعاون مثمر جداً من أجل السلام والاستقرار والتنمية.

تصور علاقة جديدة

اسمحوا لي أن أطلب منكم تخيل هذه العلاقة والشكل الذي يمكن أن تكون عليه: سيكون لدى السودان حكومة مستعدة لمعالجة القضايا الأساسية التي سببت له هذا النزاع الداخلي وأسفرت عن هذه الظروف الاقتصادية الصعبة. هذه هي القضايا الأساسية للحكومة التي تتم مناقشتها بالفعل في البلد. إذ سظهر الحكومة نفسها على أنها خاضعة للمساءلة وملتزمة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وستعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك من خلال عملية دستورية ذات قاعدة عريضة، عملية يشارك الناس فيها من جميع أنحاء البلد. وإذا كانت نوايا الحكومة واضحة وجديرة بالثقة في نظر الشعب السوداني، فإنها ستكون جديرة بالثقة بالنسبة للمجتمع الدولي. ستنهي الحكومة جميع عمليات قصف المدنيين وتدعو إلى وقف الأعمال العدائية في المنطقتين وتشجع في إجراء محادثات سياسية مع خصومها هناك. وسترحب بعرض المجتمع الدولي لتقديم المعونات الإنسانية، التي هناك حاجة شديدة إليها، لرعاياها في المنطقتين على الجانبين متجنباً بذلك مزيداً من المعاناة الإنسانية. وستعالج العملية الدستورية قضايا الحكومة في دار فور وتنتهي النزاع هناك. وسيتم وضع البرامج التي طال انتظارها لتحقيق العدالة وتسوية قضايا الأراضي والتعويضات والعودة الطوعية، على أساس متين مستدام. وستسعى الحكومة إلى إيجاد حل مبكر جاد للقضايا العالقة مع جنوب السودان، بما يسمح باستئناف إنتاج البترول وتصديره، وترسيم الحدود، والاتفاق على كيفية حل قضايا الحدود والمناطق المتنازع عليها مثل أبيي. وسيتم استئناف التجارة بين البلدين مما يخفف محنة الكثيرين الاقتصادية على جانبي الحدود.

تصوروا رد المجتمع الدولي عندئذ، وخصوصاً رد الولايات المتحدة: سوف نتوقع، بل وسنستخدم كل نفوذنا لضمان أن رد الحركة الشعبية لتحرير السودان- القطاع الشمالي على ذلك سيكون وقف القتال في المنطقتين والاستعداد غير المشروط للانخراط في محادثات حول القضايا السياسية والأمنية التي أدت إلى النزاع. وسوف نتوقع، ونستخدم جميع مواردنا ونفوذنا لضمان كون جنوب السودان سيرد على ذلك بنفس الروح، وبأن جنوب السودان سيقدم بسرعة مقترحات جادة لضمان هدوء الحدود، والتجارة، والتعاون. وسوف ندعم استخدام أي دور يمكن أن تلعبه قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال، كمراقبين ومحققين، أو ندعم تواجدهم- على امتداد الحدود أو في أي مكان يتفق عليه البلدان. وسوف نبعث، مع شركائنا الدوليين، بإشارة قوية إلى أي مجموعات مسلحة مفادها بأنه لم يعد هناك أي مبرر للقتال وبأنه من المرجح أن يتم فرض عقوبات على من يواصلون القتال.

ليس هذا فحسب بل سيكون هناك ما هو أكثر من ذلك بكثير. فأنا أستطيع أن أتصور قوات مسلحة سودانية، لم يعد يُنظر إليها على أنها منتهكة للمعايير الدولية، بل قوات تحتل مكانتها كجيش محترف يحظى باحترام كبير، تربطه علاقات قوية مع دول كثيرة تتحلى بسمعة مماثلة. إن هذا الإصلاح ممكن، وربما يحتاج تحقيقه إلى وقت، شأنه في ذلك شأن التغييرات الأخرى، إلا أن التوجه سيكون واضحاً من خلال التغيير في السياسات المذكورة أعلاه. وأنا أستطيع تصور عودتنا إلى العلاقات المهنية التي كانت قائمة بيننا وبين القوات المسلحة السودانية في فترة سابقة. وستكون هناك مرة أخرى برامج تبادل بين مدارسنا وكتلياتنا العسكرية. وأتصور إمكانية مساهمة القوات المسلحة السودانية كقوات حفظ سلام في أفريقيا وخارج الحدود الأفريقية، وسيتطور اهتمامنا المشترك بمحاربة الإرهاب بصورة أقوى.

والأهم من ذلك كله، سيكون هناك تعاون اقتصادي. وستعمل الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي لحشد الدعم الاقتصادي للسودان لمساعدته على تجاوز المرحلة الانتقالية بعد خسارته لجزء كبير من إيراداته النفطية السابقة. وسيكون هذا جزءاً من التسوية مع جنوب السودان لاستئناف إنتاج النفط. وسيوفر للإدارة الأميركية أسس التشاور مع الكونغرس لرفع العقوبات التي حالت دون حصول السودان على المساعدة من المؤسسات المالية الدولية واستخدام الأنظمة المصرفية الدولية. ومن المؤكد أن دولاً أخرى ستسير في نفس هذا الاتجاه. وسيصبح من الممكن للسودان استغلال كامل إمكانياته الوفيرة في قطاعي الزراعة والتعدين وغيرهما من القطاعات. وأخيراً، سيصبح بإمكان الولايات المتحدة استئناف عملية شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، مما سيؤدي بدوره إلى إسقاط بعض العقوبات والقيود الأخرى.

وربما يجادل البعض بأن توجهات السياسات التي ذكرتها أعلاه والتي من شأنها وضع السودان في اتجاه جديد هي أهداف أميركية لا تعكس بالضرورة احتياجات السودان. والواقع هو أن هذه الأفكار هي أفكار ناصرها طيف واسع من شرائح المجتمع السوداني. فقد ناصرها سياسيون وأحزاب معارضة وطلبة، سعوا بشجاعة إلى إسماع أصواتهم في هذه القضايا بالذات، وناصرها أولئك الذين حملوا السلاح. إلا أنه تم الترويج لها أيضاً من قبل بعض المسؤولين في الحكومة، وفي الحزب الحاكم، وفي الأجهزة الأمنية. وقد تحدث مؤخراً مسؤول بارز رفيع المستوى في حزب المؤتمر الوطني عن ضرورة "صياغة وحدة وطنية قوية ومتينة قائمة على دستور توافقي". وأضاف أن "نطاق الدستور الجديد ينبغي أن يكون من الاتساع بحيث يتضمن ... قضايا كالمركزية وتقاسم السلطة ... والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، والعلاقات بين المركز والأطراف، وتعريفاً أوسع للعدالة." ونظراً لأهمية الإسلام في السودان، فقد أشار هذا المسؤول إلى أن أحد الجوانب المضيئة في ثورات الربيع العربي هو أنها منحت زخماً لقضية

الديمقراطية، وقال إن "صعود الإسلاميين في عدة دول عربية، وقبل ذلك في تركيا، ينبغي أن يطمئن الإسلاميين الموجودين في السلطة في السودان إلى أن النظام الديمقراطي يمكن أن يعمل لصالحهم."

مسارات للتجديد

لقد عاش السودان معظم تاريخه في حالة حرب. وعندما يتحدث الناس عن التغيير، وخاصة تغيير النظام، فإنهم يتحدثون في الكثير من الأحيان عن تغيير عنيف. ولكن السودان لا يحتاج إلى مزيد من الحروب، كما أن الالتزام بالحرب لن يحقق التجديد الذي يستحقه السودان. ومن المؤكد أن المزيد من الحروب، والمزيد من الوفيات والتشريد، ليس هو الحل. كما أن الحرب والعنف ليسا ضروريين لحدوث التغيير. إن ما يتطلبه الأمر هو التزام أناس من عدة جهات من الطيف السياسي داخل الحكومة وخارجها، ومن أحزاب ومناطق مختلفة، وحتى من أولئك الذين انخرطوا في السابق في ممارسة أعمال قمعية ولا يجدون ذلك مرضياً الآن، بالاتفاق على مسار جديد للمضي قدماً. إن تحقيق التغيير لا يعني الحرب، إنما يعني التزام من توجد لديهم الفرصة والمنصب والمؤيدون والصفات القيادية بتوحيد الأمة حول السير في هذا المسار الجديد. وسيكون الأمر بالطبع صعباً ويشكل تحدياً من نواح عديدة. وسيكون هناك نقاش، ومقاومة للتغيير من أطراف كثيرة، وجدل حول مدى التغيير بالضبط، والسرعة التي ينبغي تحقيق التغيير بها. ويمكن لقيادة قوية ملتزمة إدارة ذلك طالما كان جزءاً من العملية السياسية.

وفي حال تحقق ذلك، ستستجيب الولايات المتحدة، وستتخذ الخطوات لإقامة علاقات جديدة ومثمرة. وبالنسبة للولايات المتحدة، سيوفر هذا المسار وسيلة لتحقيق هدفنا الأول، الهدف الذي أكد عليه الرئيس أوباما مراراً وتكراراً: السلام لجميع السودانيين. ومع السلام، ستزدهر علاقاتنا في جميع الاتجاهات. ومع السلام، سيصبح السودان شريكاً مرغوباً فيه من أجل إحلال السلام في المنطقة، وفي جميع أنحاء أفريقيا. ومع السلام، ستعرف حياة أبناء الشعب السوداني إمكانيات جديدة، وستتجدد حياتهم، وسيحققون حياة أفضل لأبنائهم ولأحفادهم وللجميع.